المحور الثاني: الإشكاليات و العوائق الإبستومولوجية للعملية البحثية في العلوم السياسية.

1- **مفهوم العائق الإبستومولوجي:لغة:** هو كل ما يعطل أو يؤخر الحركة أو فعل ما. أما **اصطلاحاً:** العوائق الإبستومولوجية هي تلك العقبات الإيديولوجية و العقلية و المعرفية التي تحول دون تطور العلم و كذا التفكير العلمي.

و عرفه غاستون باشلار ((هي عوائق نفسية داخلية نجدها عند العلماء الباحثين، و تلعب تقريباً نفس الأدوار المعيقة لتطور العلم و بناء معارف جديدة)).

و برز مفهوم القطيعة الإبستومولوجية و العائق من خلال الدراسة التاريخية للمفاهيم العلمية، أي أن نمو الفكر العلمي ينتج عن صيرورة لا خطية، أي تطبعه عدّة منعرجات/ تتخللها عوائق و قطائع، و بهذا فإن ظهور نظرية معينة لا يتم إلاّ عن طريق تجاوز هذه العوائق.

2- أهم الإشكاليات و العوائق الإبستومولوجية للعملية البحثية في العلوم السياسية:

الإيديولوجية: تعرف على أنها مجموعة من المعتقدات و الاتجاهات و الآراء التي تتشكل مجتمعة، كما تشير إلى الأفكار و المعتقدات التي يستخدمها المفكر، إن كلمة فكر إذا اقترنت بوصف (الفكر الغربي) فهو جملة الآراء و الأفكار التي يعبر من خلالها ذالك الشعب عن اهتماماته و أخلاقه و معتقداته المذهبية، و طموحاته السياسية و الاجتماعية،أو بمعنى آخر أن الفكر بهذا المعنى هو الإيديولوجية، أي أن هناك تداخلاً بين الفكر و الإيديولوجية باعتبار أن الفكر بوصفه أداة لإنتاج الأفكار و الإيديولوجية باعتبارها مجموع تلك الأفكار. فالفكر و الإيديولوجية هما العقل الفاعل و العقل السائد، فمن جهة ليس العقل السائد' الإيديولوجية" شيئاً سوى تلك المبادئ و القواعد التي أنشئها العقل الفاعل و هو الفكر.

الحديث عن هذا العائق يدفعنا إلى الحديث عن إشكالية التحيّز التي تعد من أهم الإشكاليات الإبستومولوجية التي تواجه عملية البحث في علم السياسة، و قد ناقش العديد من المفكرين هذه الإشكالية و أطلق على تسميته بالمنظور، و يعرف المنظور على أنه مجموعة من المفاهيم التي يستخدمها الإنسان للاختيار بين مجموعة بدائل في موضوع ما، و بذالك فإن المنظور يسمح لنا باختيار مدركاتنا و تنظيمها و توجيه أفعالنا، فالمنظور يعني القيم و المعتقدات و الاتجاهات التي تتوفر في الإطار الفكري،أو في وجهة نظر الفرد إلى موقف معين، و يتكون من مجموعة مبادئ تؤثر في ما يدركه الشخص في تفسيره للظواهر محل الدراسة.

و عليه فإن المنظور يعكس تأثير القيم و التصورات للباحث على موضوع البحث، و المدخل الذي يختاره و النظرية التي يتبناها، كل ذالك يعكس دور البعد التأملي و دور الثقافة و الهوية على الباحث، و يرى كارل مانهايم بأن المنظور هو الطريقة التي يرى بها الشخص موضوعاً من الموضوعات، فالمنظور هو مجموعة العوامل المسئولة عن اختلاف شخصين في الحكم على موضوع واحد، إذن فالمنظورية تتلخص في أن كل معرفة هي نسبية للموضوع العارف و حاجاته، و تظهر وجهة نظر الباحث من خلال المنظور الذي يرى منه العلاقات الدولية، و من ذالك المنطلق يقول روبرت كوكس ((النظرية دائماً لبعض الأشخاص و لبعض الأغراض))، و في رأيه كل نظرية تمتلك منظوراً خاصاً، و المنظور ينبثق من الوضع المحدد بالزمان و المكان، و بالتحديد الزمان و المكان الاجتماعي و السياسي و رؤية العالم يتم من مواقع مختلفة، لذالك النظرية تمثل نفسها فقط، و يجب التعامل معها بطريقة نقدية.

عائق المنهج: المنهج هو الطريقة التي يعتمدها الباحث للوصول إلى هدفه المنشود، ووظيفته في العلوم الاجتماعية هي اكتشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية و السياسية، و قد شهد المنهج خاصة في القرن السابع عشر تغيرات هامة في طريقة التفكير، من التفكير الفلسفي إلى التفكير العلمي القائم على الشك، عبر تطوير المناهج من المناهج الفلسفية إلى المناهج العقلية ثم المناهج الحسية، فالمعرفة تبدأ بالتجربة الحسية التي تعمل على إثرائها بالملاحظات الدقيقة و التجارب العلمية ثم يأتي دور استخراج النتائج وفق شرطين:

1- ذاتي: يتمثل في تطهير العقل من كل الأحكام السابقة و الأخطاء.

2-موضوعي: و يتمثل في رد العلوم إلى التجربة، و هذا يتطلب معرفة المنهج القويم للبحث.

فقد شكل المنهج تلك الإجراءات الذهنية التي تدور بين طرفي عملية المعرفة، و يمكن القول أن هناك منهجان رئيسيان لعملية المعرفة و هما:

المنهج الفلسفي الاستنباطي: و يتمثل في مجموعة من العمليات الذهنية التي تدور في العقل، و بعيدا عن الواقع. و هذا المنهج تنقصه الموضوعية التي هي ركن أساسي للعلم، و هي التي تعتمد بالأساس على المناهج الكيفية.

المنهج الاختباري الاستقرائي: و هو منهج ستقرئ الواقع من خلال الملاحظة، و هي تلك الدراسات التي انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدراسات الاجتماعية، خاصة مع ظهور المدرسة السلوكية، و سميت بالدراسات الأمبريقية أو الإختبارية أو الدراسات الميدانية، و التي اعتمدت بالأساس

على المناهج الكمية، التي تعتمد على التكميم أي لغة الرمز و الرقم على غرار المنهج الرياضي و الإحصائي و المسح الاجتماعي).

انطلاقاً مما سبق فإن الاعتماد في المعرفة العلمية على المنهج الاستنباطي الفلسفي وحده معناه إدارة هذه العملية في داخل عقل الباحث بعيداً عن الواقع، و أن الاعتماد في عملية المعرفة على المنهج الاستقرائي الاختباري وحده يقف دون البلوغ بنتائج الاختبار إلى مستوى التعميم، و عليه فإن المنهج العلمي التجريبي بالنسبة للعلوم السياسية هو الذي يجمع في منهجه بين الاستقراء و الاختبار و بين الاستنباط الذي يعتمد على التدليل العقلي، فالمعرفة تعتمد على الجمع بين الحس و العقل، أي بين الإختبارية و التدليل العقلي، و هو منهج النظرية السياسية العلمية في عصرنا، فالنظري يبدأ بملاحظة بعض الحالات في الواقع السياسي المستهدف، ليصور بهذه الملاحظة فرضاً أولياً، ثم يعرض هذا الفرض على واقع علم السياسية للتحقق من مدي مطابقته له، و ذلك عن طريق إعادة عرضه على أكبر عدد مستطاع من حالات نوعه، و هنا نقول أن صحته قد ثبتت بالتجربة، ثم يتجه النظري بهذه النتيجة المستقرات من تلك الحالات المحدودة إلى تعميمها عن طريق عمليات التدليل العقلي للبحث الاستنباط منتهياً بها إلى بناء نظري عام و هو النظرية السياسية.

- هناك نقطة أخرى تتعلق بالمنهج و هو قدرة الباحث في علم السياسة على الفصل بين الباحث من جهة و موضوع بحثه، و هذا ما نطلق عليه بالموضوعية، و هي جوهر البحث العلمي، الذي ينطلق من الملاحظة بما لا يدع مجالاُ لوجهات نظر الباحثين الذاتية في شأن و حقيقة هذا الواقع، و من ثم فإن الأحكام التي ينتهي إليها الباحث بالمنهج العلمي التجريبي هي أحكام موضوعية أو واقعية في مواجهة الأحكام الذاتية.

- إشكالية التعقيد و التعميم، إن إشكالية التعميم الذي ينتمي إليه أصحاب المنهج العلمي التجريبي هو تعميم نسبي، في مواجهة التعميم المطلق الذي ينتمي إليه أصحاب المنهج المثالي، ذالك راجع إلى إشكالية التعقيد و التركيب و الحركية في علم السياسية، ذالك أن الواقع السياسي متغير زماناً و مكاناً و طبقاً لطبيعة علم السياسة المتغيرة، و هذا ما نسميه بنسبية الحقائق العلمية في علم السياسة.

عائق الموضوع: يمكن حصر هذا العنصر في إشكاليتين محوريتين هما:

- تتعلق بموضوع علم السياسة و تداخلاته مواضيعه مع العلوم الاجتماعية الأخرى.
- تتعلق بمسار الذي تسلكه المعرفة العلمية في علم السياسة أي بين التراكمية و القطيعة.

بالنسبة للإشكالية الأولى المتعلقة بموضوع علم السياسة يمكن أن نميز بين اتجاهين، اتجاه ضيق مغلق و اتجاه مرن منفتح، فأصحاب الاتجاه الضيق المغلق ينطلقون من أن قضايا و مشاكل التي تحصل داخل علم من العلوم قد لا تخص علماً آخر، و بالتالي لكل علم من العلوم الاجتماعية موضوعه الخاص، بالإضافة إلى الاختلاف في النظر إلى جوهر المواضيع، و هنا تبرز إشكالية العقلانية، فخصوصية المواضيع في العلوم السياسية و تعقدها ة حركيتها يجعل من مواضيعها ذات خصوصية في فهمها و تحليلها عن بقية العلوم الأخرى، و حتى داخل حقل علم السياسة هناك تباين في فهم و دراسة الظواهر، أما الاتجاه المرن المنفتح، ينطلق هذا التصور من أن فصل العلوم الاجتماعية بعضها عن بعض لا يساعد على تقدم المعرفة، فالمشاكل التي تعترض علماً من العلوم كثيراً ما تكون هي نفسها التي تعترض علماً آخراً، فالعلوم حسب هذا الاتجاه خاصة في العلوم الاجتماعية متداخلة و متشابكة، و و حتى أن هناك معارف و علوم مشتركة من جهة و من جهة أخرى لا يمكن تكوين صورة كاملة عن القضايا إلاّ من خلال النظر إليها من عدّة زوايا.

أما الإشكالية الثانية، تتعلق بالمسار الذي يسلكه المعرفة العلمية في علم السياسة من خلال مبدأي التراكمية المعرفية في حقل العلوم السياسة و بين القطيعة، و من هنا انقسم الإبستومولوجيين في النظر إلى هذه المشكلة إلى فريقين، فريق نظر إلى مسار العلم و منه إلى علم السياسة على أنه صيرورة مستمرة لا انقطاع فيها و لا انفصال، و فريق يقول بانفصال و قطيعة بين المعرفة الجديدة و التي سبقتها.

أنصار الاتصال: لا يرون أن مسار العلم انقطاع و أزمات و ثورات، و يقولون باستمرار و تطور المعرفة من المعرفة العادية إلى المعرفة العلمية إلى المعرفة العلمية الجديدة، فتاريخ العلم سلسلة، و ما التغيير الذي يحدث في العلم إلاّ تغيير تدريجي، فالمعرفة البشرية مرت بثلاثة مراحل متصلة لاهوتية، ميتافيزيقية، و علمية، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن المعرفة العلمية لم تنشأ من العدم بل هي حصيلة تطور معارف عامية و خبرات شخصيه ذاتية (الاتجاه التجديدي في العلاقات الدولية).

أنصار الانفصال: يؤكدون على الانفصال المطلق بين المعرفتين و الذي يفصل بين هذين النمطين من المعرفة، و هو القطيعة الإبستومولوجية، فالمعرفة العلمية ليست امتداد للمعرفة العامية، و لغة العلم و منهاجه معياران أساسيان في حدوث القطيعة الإبستومولوجية، فلغة العلم متجددة دائما إلى حد تصبح لغة العلم الجديدة مختلفة عن لغة العلم القديم (الاتجاه الإنشائي في العلاقات الدولية).

من خلال ما سبق ذكره أن دراسة تطور العلم يختلف باختلاف معيار الدراسة، فإذا نظرنا إليه من زاوية وصفية تاريخية فهو امتداد للمعرفة العامية، أما إذا نظرنا من زاوية نقدية أي من حيث المبادئ و المناهج و الأدوات و النتائج، فهو بناء خاص لا يشترك مع المعارف السابقة في شيء.